

أهمية إتفاقيات الإستثمار الثنائية الدولية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة محاولة تحليل لحالة الجزائر

أ.محمد ساحل

mohamedsahel50@yahoo.fr

المركز الجامعي خميس مليانة

ملخص:

من خلال هذا العمل، تناولنا إحدى الآليات المتبعة في توفير الحماية والضمانات للمستثمرين الأجانب وهي إتفاقيات الإستثمار الثنائية، والوقوف على مدى أهمية هذه الأخيرة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا من خلال إبراز ماتوصلت له الدراسات الحديثة في هذا المجال، وكذلك محاولة معرفة أهمية إتفاقيات الإستثمار الثنائية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

المقدمة:

يشهد العالم اليوم تسابقا محمومًا بين الدول سواء المتقدمة أو النامية لإجتذاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا من خلال توفير بيئات إقتصادية وإجتماعية وثقافية وسياسية ملائمة من شأنها تشجيع المستثمرين الأجانب على توطين إستثماراتهم بهذه الدول.

وبخلاف المستثمر الوطني الذي يكون على دراية بوضعية بيئة الأعمال في بلده، فإن المستثمر الأجنبي يجهل بشكل شبه كامل القوانين والأنظمة المتبعة في البلد الذي ينوي توجيه إستثماراته إليه، وبالتالي يتولد لديه شعور طبيعي بالخوف على إستثماراته من المخاطر غير تجارية (كالتأميم مثلا)، الأمر الذي يدفعه للحرص الزائد على ضمان إستثماراته، وتشكل إتفاقيات الإستثمار الثنائية أحد الآليات المتبعة في تعزيز الضمانات، فهذه الأخيرة تنص على تعريف الإستثمار وكيفية معاملته، وضمان مسألة تحويل الأرباح وعدم المصادرة والتأميم وطريقة تسوية النزاعات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة أو أحد أشخاص القانون العام، بالإضافة إلى إضاح مدة الإتفاقية وكذلك اتجهت إتفاقيات الإستثمار الثنائية الحديثة إلى الإهتمام بالجوانب البيئية.

والجزائر كغيرها من دول العالم، إتجهت نحو إبرام العديد من إتفاقيات الإستثمار الثنائية مع العديد من الدول بعدما كانت ترفض ذلك لمدة طويلة خوفا من تقييد سيادتها والمساس بمصالحها خاصة بعد سنة 1990.

وتهدف الدراسة إلى محاولة إبراز أهمية إتفاقيات الإستثمار الثنائية الدولية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وواقع ذلك في الجزائر من خلال تناول النقاط التالية:

أولا: علاقة إتفاقيات الإستثمار الثنائية الدولية بالإستثمار الأجنبي المباشر

إن الجهود من أجل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر توافقت مع إبرام العديد من إتفاقيات الإستثمار الثنائية بين الدول، مما يوفر الحماية و مختلف الضمانات للمستثمرين الأجانب من خلال توضيح العديد من المسائل والمتعلقة بتعريف الإستثمار وكيفية معاملته، وتحويل الأرباح، وتسوية

النزاعات، ومدة الإتفاقية... إلخ، ومنه سنحاول من خلال ما يلي توضيح العلاقة بين إتفاقيات الإستثمار الدولية الثنائية والإستثمار الأجنبي المباشر.

1. الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر: قد كان لتدفق رؤوس الأموال الدولية المظهر البالغ الأهمية في بروز العولمة على وجه أوسع وأشمل، وأهم ما يميز ذلك هو التنافس المشتد بين الدول لإستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات، ويعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أشكال هذه التدفقات، وسنحاول من خلال ما يلي إبراز أهم التعريفات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه ومخاطر هذا الأخير.

1.1. مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر: يعبر الإستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد

الدولي (FMI) عن ذلك النوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر. وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة¹.

أما منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE) فقد اعتبرت أن الإستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي حصة لا تقل عن 10 % من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت². حسب تعريف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE)، فإن حصة المستثمر يجب أن تكون من 10 % فما فوق لكي يعتبر إستثماره إستثمار أجنبي مباشر، وبالتالي إذا كانت حصة المستثمر الأجنبي أقل من 10 %، فإنه في هذه الحالة يعد إستثمار أجنبي غير مباشر، ومع ذلك الخط الفاصل بين الإستثمار المباشر وغير المباشر ليس واضحا وغير متفق عليه.

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005، ص251.
² - محمد قويدري، تحليل واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، (اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2005، ص3.

فتعتبر أستراليا حيازة 25 % على الأقل من حقوق الملكية يمثل إستثمارا مباشرا على حين نجد الرقم 20 % في فرنسا، 10 % في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسويد وألمانيا.

ومن خلال ماسبق يمكننا تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه إنتقال لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر (عادة ما تكون شركة متعددة الجنسية) إدارته جزئيا أو كليا بشرط أن تكون حصته من المشروع 10 % فما فوق بهدف تحقيق الربح.

2.1. خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر: يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بمصادر التمويل

الأخرى كالإعانات والقروض بالعديد من الخصائص نَجْمِلُها فيما يلي :-

- الإستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته إستثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول الملتقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الإقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة³.

- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر كبديل للمديونية التي أثقلت كاهل الدول النامية، فهو وسيلة لا تولد فوائد وأقساط واجبة الدفع ويجنب الدول النامية الشروط الصعبة التي تلازم الحصول على القروض.

- أثبت الإستثمار الأجنبي المباشر مرونته خلال الأزمات المالية للفترة (1997-1998) وعلى خلاف ذلك فإن الإستثمار مستقرا خلال الأزمات المالية العالمية للفترة (1997-1998) وعلى خلاف ذلك فإن الأشكال الأخرى من تدفق رؤوس الأموال الخاصة كمحفظة الأسهم وتدفقات الديون وبخاصة التدفقات قصيرة الأجل، كانت عرضة لتغيرات كبيرة في مسارها خلال نفس الفترة⁴.

- إن الإستثمار الأجنبي المباشر يصاحبه في كثير من الأحيان آلات ومعدات على أرقى المستويات التكنولوجية، وخبرات تنظيمية وإدارية وتسويقية، وكلها عوامل إنتاجية تكون الدول النامية في أمس الحاجة إليها لتحقيق تنميتها الإقتصادية.

³ - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 214.

⁴ - براكاش لونغاني، وعساف رزين، مامدى فائدة الإستثمار؟، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 38، العدد 02، يونيو 2001، ص 6.

3.1. مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر: إن المستثمر الأجنبي من الممكن أن يتعرض إستثماره إلى عدة مخاطر منها⁵:

1.3.1. المخاطر السياسية: يعرف بريلي ومايورز **BREALY et MAYERS** المخاطر

السياسية التي يتعرض لها المستثمرين الأجانب في نقض الحكومة لوعودها لسبب أو لآخر، وتنفيذ قرار الإستثمار تتراوح المخاطر السياسية من مجرد مخاطر محدودة التأثير إلى مخاطر استيلاء الحكومة الأجنبية كلية على عمليات الشركة.

وهناك قيود أخرى أو نوع من المخاطر السياسية تتمثل في وضع قيود على تحويل الأرباح المتولدة إلى الشركة الأم في شكل توزيعات وذلك بتقديم قروض إلى الفرع الأجنبي بدلا من تدعيم رأس المال والحصول على العائد في شكل فوائد.

2.3.1. مخاطر سعر الصرف: يتعرض المستثمرين الأجانب إلى نوع من المخاطر تسمى بمخاطر سعر الصرف أو التبادل الناجمة عن التقلب في أسعار الصرف يجعل العائد الشهري الذي يحققه المستثمر الذي يملك رصيد من عملية معينة يكتب بالشكل التالي :

$$م = س - س * = 1 - س$$

$$س * س *$$

م: معدل العائد الشهري.

س: سعر صرف عملية في بداية الشهر.

س*: سعر الصرف في نهاية الشهر.

نظرا لأهمية الإستثمار الأجنبي المباشر من جهة، والمخاطر السابقة الذكر التي تحيط بالعملية الإستثمارية من جهة أخرى، فإن المستثمرين الأجانب يختارون أفضل الفرص المتاحة، ولعل الدول التي تتوفر على بيئات إقتصادية وقانونية ووسائل فاعلة وضمانات تحقق للمستثمر إطمئنانا على نجاح مشروعه

⁵ - فاروق تشام، الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الإقتصادية، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 22/21 ماي 2002، ص 255-256.

الإستثماري، هي التي ستجعل من المستثمر الأجنبي يقبل عليها وبالتالي تفوز بأكبر حصة ممكنة من الإستثمار الأجنبي المباشر.

وتشكل إتفاقيات الإستثمار الثنائية في هذا الشأن، أحد الآليات المتبعة لتعزيز الضمانات والحماية الكافية للمستثمرين الأجانب كما سنتناول ذلك فيما يلي.

2. الإطار المفاهيمي للإتفاقيات الدولية الثنائية للإستثمار: تلجأ الدول لإبرام إتفاقيات

ثنائية للإستثمار، بغرض التدفقات الإستثمارية وتنظيمها وتعظيمها وحمايتها، وسنتناول فيما يلي مفهوم الإتفاقيات الدولية الثنائية ومكونات هذه الأخيرة.

1.2 مفهوم الإتفاقيات الدولية الثنائية: إن إجراءات التأمين ونزع الملكية التي اتخذتها الدول

النامية في إطار مبدأ السيادة على ثرواتها ومواردها الطبيعية قد خلقت جو غير مناسب للإستثمار الدولي بسبب عدم الثقة التي يميز العلاقة بين المستثمرين الأجانب والدول المستقبلية لرؤوس الأموال⁶. فكل الضمانات والإمتيازات الواردة في التشريعات الداخلية لهذه الدول لم تسمح بتحقيق أهدافها في مجال جذب الإستثمارات الأجنبية الضرورية للتنمية الإقتصادية.

الإتفاقيات الدولية بوجه عام تنطوي على إلتزامات واجبة قد تؤدي إلى تلاقي بين السياسات الوطنية ويمكن أن تحد من إستقلالية السياسات العامة لدى الأطراف في هذه الإتفاق، لذلك فمن المهم تعميق فهمنا لأهمية السياسات العامة وأدوات هذه السياسات من منظور إنمائي ولتأثير القواعد الدولية في مجال الإستثمار الذي يطال هذه السياسات⁷.

و الإتفاقيات الثنائية عبارة عن إتفاقيات دولية بمفهوم معاهدة فينا موقعة بين دولتين وتتضمن الإتفاق حول مبادئ وقواعد الحماية والمعاملة وميكانزمات تسوية المنازعات⁸ والهدف منها التوفيق بين

⁶- عيوط محمد وعلي، الإستثمارات الأجنبية في ضوء سياسة الإنفتاح الإقتصادي في الجزائر، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، العدد 01، جانفي 2006، ص 88.

⁷- نعمان الزياتي، الإستثمار الأجنبي المباشر لمصلحة من ؟، الأهرام الإقتصادي، السنة 126، العدد 27، 1983، فبراير 2006، على موقع: www.Iktesadi.com، تاريخ الإطلاع: 2008/1/1.

⁸- نفس المرجع، ص 88-89.

مصالح الدول المتقدمة التي تبحث عن وسيلة دولية لحماية أملاك مواطنيها في الخارج ومصالح الدول النامية التي تحاول الإستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق أهدافها التنموية.

وتتشكل تلك الإتفاقيات من جملة معقدة من الإلتزامات التي يتعهد بها كل من الطرفين تجاه الآخر. وهي تدور حول مفاهيم ثلاثة أساسية في قانون الإستثمارات هي المعاملة والحماية والضمان ويبدو فيها التوازن بين المعاملة والحماية والضمان، من جهة أخرى، يهدف إلى تحفيز الإستثمارات، ذلك أن الدول المصدرة لا تمنح المساعدات لرعاياها المستثمرين في الدولة الأخرى، إلا إذا منحت الدولة المستوردة الطرف المصدر المعاملة والحماية التي يتطلبها القانون الدولي للإستثمار⁹.

مما سبق نستشف أن الإتفاقيات الدولية الثنائية هي عبارة عن نصوص قانونية تنطوي على مجموعة من الحقوق والإلتزامات التي يجب على الطرفين العمل بها بعد المصادقة، وتهدف هذه الإتفاقيات إلى توفير الضمانات والحماية اللازمة للمستثمرين.

2.2 العناصر المكونة لإتفاقيات الإستثمار الثنائية: وتشمل إتفاقيات الإستثمار الثنائية على عدة عناصر كتعريف الإستثمار، ومعاملة الإستثمار، ومسألة تحويل الأرباح، ومسألة المصادرة والتأميم، مسألة حل النزاعات، ومدة الإتفاقية.

1.2.2 تعريف الإستثمار: تشير التطبيقات العملية لإتفاقيات الإستثمار الثنائية أن هذه الإتفاقيات تسعى دوماً نحو التعريف الواسع للمصطلح. ويشمل التعريف في غالب الأحيان كافة الأصول التي يمتلكها المستثمر الأجنبي في البلد المضيف للإستثمار. في المقابل، قد تستثني بعض الإتفاقيات بعض الأصول المملوكة للمستثمر كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية¹⁰.

إن إحتواء الإتفاقيات الثنائية على التعريف الواسع للإستثمار، يكون بهدف تمكين الدول المصدرة للرساميل خاصة من ضمان حماية فعالة لتلك الرساميل.

2.2.2 معاملة الإستثمار: وغالب الإتفاقيات تضمن التعامل كدولة ذات أفضلية (والمبدأ هنا أن الأجنبي لا يعامل معاملة المواطنين المحليين بنفس الدولة)، وعلى رغم من ذلك عرضة للإستثناءات التي قد

⁹ - عبد العزيز قادري، الإستثمارات الدولية، دار هومة، الجزائر، ط2، 2006، ص182.

¹⁰ - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، إتفاقيات الإستثمار الدولية: التعريف والمدى، على موقع: www.iaigc.org.

تسمح بمعاملة أفضل للدول المشاركة في إتفاقية تكامل إقليمي، وغالب إتفاقيات الإستثمار الثنائي تحدد في الغالب المعاملة داخل البلاد. وفي الحقيقة فإن معاملة الأجانب تكون أفضل من معاملة المقيمين فمثلا يواجه المقيمين المحليين قواعد لتغيير العملات لا تواجهها الشركات الأجنبية¹¹.

غير أن نظم معاملة الإستثمارات متعددة نورد منها سبعة حددها الأستاذ شوارزنبرغر
G.Schwarzenlger هي¹²:

- 1- الحد الأدنى من النموذج (قواعد القانون الدولي العرفي).
- 2- نموذج المعاملة التفضيلية (حالة المستعمرات أو العلاقات الوثيقة جدا).
- 3- شرط الدولة الأكثر رعاية النموذجي.
- 4- النموذج الوطني.
- 5- النموذج حول المعاملة المتماثلة.
- 6- نموذج الباب المفتوح (معاملة متساوية بين الأطراف في الإقليم آخر ليس خاضعا لسيادتها).
- 7- نموذج المعاملة المنصفة.

3.2.2 مسألة تحويل الأرباح: تتمثل في ضمان التحويل وحرية التحويل لكل الفوائد والأرباح غير الموزعة والصافية والعوائد الناجمة عن الحقوق المعنوية وكذا التعويضات المترتبة عن نزع الملكية في آجال تتحدد حسب كل إتفاقية ثنائية.

وفي هذا الصدد نجد أن بعض الإتفاقيات كالسويسرية مثلا، تضع قائمة مفصلة لأنواع المداخليل المستفيدة من ذلك الضمان.

4.2.2 مسألة المصادرة والتأميم: تضع إتفاقيات الإستثمار كثيرا من القيود على حق الدولة المضيفة للإستثمار في مصادرة أو تأميم الإستثمار بما في ذلك -على وجه الخصوص- دفع تعويضات عادلة في حالة المصادرة أو التأميم.

¹¹ - موريس شيف ول. ألن ونترز، التكامل الإقليمي والتنمية، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، 2003، ص 105.

¹² - عبد العزيز قادري، مرجع سبق ذكره، ص 188-189.

ويحدد تعريف مصطلح الإستثمار طبيعة المصالح التي يتم تعويضها في هذه الحالة. وعليه فإن من الأهمية
بمكان أن يتم تعريف هذه المصالح قبل الحكم بأحقية المستثمر في التعويض¹³.

5.2.2 مسألة حل النزاعات: إن البنود التي تخص إنهاء النزاعات تختلف من إتفاقية لأخرى ولكنها
عادة ما تحتوي على الإلتزام بأن إجراءات التحكيم في إتفاقيات الإستثمار الثنائي الحديثة يكون طبقا
للقواعد الدولية التي وضعتها مجموعة المركز الدولي لتسوية نزاعات الإستثمار التابعة للبنك الدولي، وهناك
جزء لافيت للنظر في ذلك الشرط وهو أحيانا وجود كيان خاص في الدولة المشاركة ليتخذ الإجراءات
اللازمة ضد الحكومة الأخرى¹⁴.

6.2.2 مدة الإتفاقية: عموما تتناول الإتفاقيات المسائل المتعلقة بدخولها حيز التنفيذ
وتمديدتها، وشروط إنهاؤها إلا أن قضيتين أخريين تطرحان وهما، من جهة نظام الإستثمارات، التي يتم القيام
بها قبل إبرام الإتفاقية، وهل تستفيد من المزايا الجديدة التي انبثقت عن الإتفاقية؟، في هذا الشأن فإن ألمانيا
تعامل الإستثمارات المنجزة قبل إبرام الإتفاقية معاملة الإستثمارات الجديدة، شريطة حصولها على نفس
وثائق القبول التي تتطلبها الإستثمارات الجديدة.

ومن جهة أخرى تطرح قضية نتائج إنهاء الإتفاقية، وفي هذا الصدد إن إنهاء الإتفاقية لا ينهي كل
الإلتزامات المتفق عليها بحيث يستمر المستثمرون في التمتع بالضمانات الممنوحة عن طريق الإتفاقية كاملة
لمدة 10 أو 20 سنة. ويهدف النص على مثل هذه الأحكام إلى منع الدولة من إنهاء الإتفاقية بغرض
تفادي التعويض عن نزع الملكية¹⁵.

7.2.2 القضايا الحديثة المعالجة ضمن إتفاقيات الإستثمار الثنائية: تنزع إتفاقيات الإستثمار
التي أبرمت في الآونة الأخيرة إلى معالجة مجموعة أوسع من القضايا، بما فيها قلق الجمهور بشأن الصحة
والسلامة والبيئة على سبيل المثال، وإذ يمكن لهذه التغيرات الكمية والنوعية أن تساهم في إيجاد إطار دولي
أنسب للإستثمار الأجنبي المباشر، فإنها تعني أيضا على الحكومات والشركات أن تتعامل مع نظام من

¹³ - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، إتفاقيات الإستثمار الدولية: التعريف والمدى، على موقع www.iaigc.org، مرجع

سبق ذكره.

¹⁴ - موريس شيف ول. ألن ونترز، مرجع سبق ذكره، ص 105.

¹⁵ - عبد العزيز قادري، مرجع سبق ذكره، 191.

القواعد متعدد الطبقات والجوانب وسريع التطور ويظل الحفاظ على تماسك هذا الإطار واستعماله كأداة فعالة لتعزيز أهداف البلدان الإنمائية يمثلان تحدياً رئيسياً¹⁶.

عطفاً على ما تقدم، فإن العناصر المكونة لإتفاقيات الإستثمار الثنائية من تعريف للإستثمار وكيفية معاملته، ومسألة تحويل الأرباح والمصادرة أو التأميم وحل المنازعات ومدة الإتفاقية و الجوانب البيئية، تعتبر أمراً ضرورياً لبعث الثقة في المستثمر الأجنبي ويعزز الضمانات وتجعله يتوجه إلى هذا البلد بثبات وطمأنينة، فمن غير المعقول أن يجازف بأمواله ويستثمر في بلد لا يوجد فيه ضمان.

غير أننا لا حظنا أن هذه العناصر المكونة لإتفاقيات الإستثمار الثنائية متشابهة عموماً في كل الدول، مما يجعلها في نظرنا أقل فعالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

3. تطور إتفاقيات الإستثمار الثنائية الدولية وأثرها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

1.3 تطور إتفاقيات الإستثمار الثنائية الدولية: يرجع تاريخ الإتفاقيات الثنائية إلى عام 1959، عندما تم إبرام أول إتفاقية ثنائية للإستثمار بين ألمانيا وباكستان، ومنذ ذلك التاريخ أخذت إتفاقيات الإستثمار شكلاً موحداً من حيث مكوناتها التي لم تتغير بشكل جوهري بصرف النظر عن إدخال الأحكام خاصة بمبدأ المعاملة الوطنية وقرار رفض المنازعات خلال حقبة الستينات من القرن الماضي، ومنذ منتصف التسعينات شهدت الإتفاقيات الثنائية للإستثمار العديد من المستجدات والتطورات التي نتجت عن إدراج المزيد من أحكام حماية الإستثمارات في نطاق إتفاقيات تجارية نتيجة تواصل إرتفاع النزاعات الدولية في مجال الإستثمار على المستوى العالمي¹⁷.

وأصبحت إتفاقيات الإستثمار الثنائية جزءاً من تدفقات الإستثمار العالمي، وهذا ما يؤكد العدد المتزايد من إتفاقيات الإستثمار الثنائية وإتفاقيات الإزدواج الضريبي، فبعدما كانت هناك 385 إتفاقية

¹⁶ - الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2006، الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات النامية و الانتقالية و أثره على التنمية، ص 11-12.

¹⁷ - مجلة ضمان الإستثمار، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، الكويت، السنة الخامسة والعشرون، العدد الفصلي الثاني، أبريل-يونيو 2007، ص 13.

إستثمار ثنائية في عام 1989¹⁸، وصل في نهاية سنة 1997 إلى 1513 إتفاقية إستثمار ثنائية و1794 بشأن الإزدواج الضريبي سارية المفعول، وتم عقد 153 إتفاقية من النوع الأول و108 إتفاقية من النوع الثاني في سنة 1997 بمفردها¹⁹، وقفز هذا العدد إلى 1941 إتفاقية في نهاية سنة 2000 وإلى 2099 إتفاقية سنة 2001²⁰ وإلى 2392 إتفاقية في سنة 2004²¹، قد تزايد عدد الإتفاقيات ليصل مجموعها الكلي في نهاية سنة 2005 حوالي 2495 إتفاقية²²، تربط بين الدول عبر جميع القارات وعلى جميع مستويات التنمية، وتعكس هذه الإتفاقيات الدور المتنامي للإستثمار الأجنبي المباشر ورغبة البلدان في تيسيره من خلال تحريره من القيود وتحفيزه.

وشهد عدد إتفاقيات الإستثمار الثنائية المبرمة بين الدول النامية إرتفاعا ملحوظا في عام 2005 بلغ عددها نحو 20 إتفاقية، وبذلك أصبح عدد الإتفاقيات المبرمة بين الدول النامية 644 إتفاقية مقارنة بنحو 161 إتفاقية فقط منذ 10 سنوات.

2.3. مدى فعالية إتفاقيات الإستثمار الثنائية الدولية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

لما كانت إتفاقيات الإستثمار الثنائية الدولية عموما توفر الحماية للمستثمر الأجنبي ضد التدخل من قبل الدولة أو الأفراد وتقدم التعويض في حالة المصادرة، ودفع حركة الإستثمار الأجنبي من خلال تحريره من القيود القانونية وتحفيزه. فهذا يقودنا إلى التساؤل عن مدى فعالية إتفاقيات الإستثمار الثنائية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

¹⁸ - فضيل فارس، هل يشكل الإستثمار المباشر الأجنبي مظهرا للعولمة الاقتصادية؟، وإلى أي مدى تبرز أهميته للإقتصاديات النامية؟، مجلة الإقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 10، 2004، ص 226.

¹⁹ - بادما مالامبالي وكارل ب. سوفانت، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 36، العدد 1، مارس 1999، ص 26.

²⁰ - فضيل فارس، مرجع سبق ذكره، ص 227.

²¹ - عفيف الرئيس، متطلبات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، جريدة الصباح، العراق، على موقع: www.alsabaah.com، تاريخ الإطلاع: 2008/1/1.

²² - الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2006، مرجع سبق ذكره، ص 11.

وفي هذا الصدد، رصدنا دراسة صادرة عن البنك الدولي²³ بعنوان هل تجتذب إتفاقيات الإستثمار الثنائية الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحديدا من دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) إلى الدول النامية المضيفة للإستثمار، ذلك أن غالبية إتفاقيات الإستثمار الثنائية وخاصة في السنوات الأخيرة تم توقيعها بين الطرفين.

وقد استخدمت هذه الدراسة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر من 20 دولة من دول (OECD) إلى 31 دولة نامية، خلال السنوات من 1980 حتى 2000، علما أن الـ OECD هي مصدر أكثر من 85 % من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية. وبهذا تكون الدراسة قد شملت الغالبية العظمى من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر المغطى بإتفاقيات إستثمار ثنائية.

وقد وجدت هذه الدراسة، دليلا ضعيفا على قدرة إتفاقيات الإستثمار على جذب حصص أكبر من تدفقات الإستثمارات، فالدول التي تعاني من ضعف مؤسساتها المحلية، بما فيها حماية حقوق الملكية، لم تحصل على أية فائدة إضافية، حيث لم تكن لتلك الإتفاقيات مفعولا مماثلا لإصلاحات واسعة النطاق. في حين أن الدول التي تنتهج إصلاحات محلية، مع تمتعها بمؤسسات محلية قوية إلى حد كاف، هي الأرجح من سيحني الفائدة من توقيع مثل تلك الإتفاقيات، بمعنى أن هذه الإتفاقيات يمكن أن تكون عنصرا تكميلا، لكنها لاتصلح أن تكون بديلا للإصلاحات المؤسسية المحلية.

كذلك من خلال مسألة التناسب بين عدد الإتفاقيات الثنائية المبرمة من قبل الدولة المضيفة وحصتها من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، فقد دلت أن هذه الإتفاقيات ليست شرطا ضروريا لجذب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن العديد من الدول المضيفة لإستثمارات نفس القطر المصدر، تتلقى حصصا من تلك التدفقات رغم أنها ليست طرفا في مثل تلك الإتفاقيات، فاليابان على سبيل المثال لم توقع سوى أربع إتفاقيات إستثمار ثنائية، والولايات المتحدة الأمريكية لم توقع مع الصين (الوجهة الرئيسية لإستثماراتها من بين الدول النامية) أي إتفاقية إستثمار. أما البرازيل، إحدى أكبر الدول حصة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة فلم يحدث أي إتفاقية مماثلة. وبالمقابل هناك العديد من الدول

²³ - نفس المرجع، ص 13.

التي دخلت طرفا في عدة إتفاقيات إستثمار ثنائية ومع ذلك تلقت حصة متوسطة من تلك الإتفاقيات مثال على ذلك إفريقيا جنوب الصحراء التي تجد صعوبة في اجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر، كما أن كوبا لم توقع مثل تلك الإتفاقيات مع كل من كندا والمكسيك، أكبر مصدرين للإستثمارات التي تستضيفها.

وأشار اتحاد المستثمرين العرب في دراسة حديثة²⁴ أصدرها مؤخرا، وأشارت الدراسة الى أن اتفاقيات الاستثمار الثنائية لا تعمل على جذب حصص أكبر من الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال الخارجية، ولكن قد يكون السبب في ذلك أنها تصبح مبهمة مع مرور الوقت، بسبب التغيرات التي تحدث بين الأطراف الموقعة عليها، مثل تخفيض القيود الجمركية والقيود الكمية والفنية التي تعيق التجارة الدولية. وأوضحت الدراسة أنه غالبا ما تبرر الدول النامية إبرامها لاتفاقيات الاستثمار الثنائية على أنها دليل على استعدادها لحماية حقوق ملكية المستثمر الأجنبي، ما يعزز مناخها الاستثماري، لكن مصداقية هذا الدليل رهن بمدى تفشي الفساد ومدى فعالية النظام القضائي بالدولة المضيفة.

وأوضحت الدراسة أنه من الممكن أن تكون هناك علاقة سببية طردية بين تدفقات الإستثمار الأجنبي وعدد إتفاقيات الإستثمار الثنائية، بمعنى أن تكون كثافة تدفقات الإستثمارات الأجنبية تعني أن الدولة المصدرة لديها من الدوافع ما يحفزها لإبرام إتفاقية إستثمار ثنائية مع الدولة المضيفة، وعليه من الممكن أن تزيد تلك التدفقات في الفترة التي تسبق أو تتزامن مع إبرام تلك الإتفاقية، وفي هذه الحالة يكون للإستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على إمكان إبرام المزيد من تلك الإتفاقيات، لكنه من الممكن أيضا أن تكون هناك علاقة سببية عكسية بمعنى أن تتجه الدول التي تتلقى حصة محدودة من الإستثمارات الأجنبية إلى التوقيع على إتفاقية مماثلة كوسيلة لزيادة حصتها من تلك التدفقات، وفي حالة ثبوت صحة هذه الفرضية يكون من المتوقع تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر سلبا على إبرام المزيد من تلك الإتفاقيات، بمعنى أنه كلما نقصت الإستثمارات، زادت الإتفاقيات والعكس صحيح.

²⁴ - جريدة القيس، اتحاد المستثمرين العرب يشير قصور الإتفاقيات الثنائية، العدد 12391، 29 نوفمبر 2007، على موقع www.alqabs.com.kw، تاريخ الإطلاع: 2007/11/03.

كذلك أوضح الخبير الدولي في مجال إتفاقيات الإستثمار الدولية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **حمد القاضي**، أن الإتفاقيات الثنائية غير كافية لتنظيم حركة وحماية الإستثمارات والأمر يتطلب إتفاقية دولية لتشجيع و حماية الإستثمارات على غرار إتفاقية التجارة الدولية التي تنظم شؤون التجارة حول العالم²⁵.

والجدول الموالي يمثل الإتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (01): الإتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة الامريكية في بعض الدول وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

(الوحدة مليون دولار).

الدولة	موقف الإتفاق من الدولة	السنة السابقة	سنة الإتفاق	بعد سنة	بعد سنتان
إسرائيل	تم التوقيع في 1985	112	143	224	224
الأردن	تم التوقيع في 2000	158	787	100	56

المصدر: حاتم عبد الجليل القرنشاوي، الإستثمار في ظل العولمة التوجهات... والمتطلبات، مؤتمر التمويل والإستثمار

تطوير الإدارة العربية لجذب الإستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص19.

من الجدول رقم (01)، يتضح أن أثر الإتفاق بالنسبة لإسرائيل كان واضحا، إلا أن الأمر يختلف بالنسبة للأردن التي انخفضت فيها التدفقات إلى 56 مليون دولار بعد عامين من توقيع الإتفاقية، مما قد يشير إلى عوامل أخرى طاردة أو جاذبة ينبغي أن تؤخذ بالحسبان.

من واقع الدراسات السابقة، نستشف أن أثر إتفاقيات الإستثمار الثنائية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، تعمل في جو من التفاعل بينها وبقيّة عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الأساسية، بمعنى أن الإتفاقيات الثنائية تلعب دور المدعم في جذبه، فهذه الإتفاقيات لا يمكن أن تكون بديلا عن المحددات

²⁵ - خبير دولي: خارطة الإستثمارات العالمية تغيرت ومطلوب إتفاقية دولية لتنظيم الإستثمار الأجنبي على موقع

www.arabic.peopledaily.com.cn، تاريخ الإطلاع: 2008/1/1.

الإقتصادية الأساسية، وبالتالي فإن أثرها لا يظهر جليا إلى إذا كان مناخ الإستثمار ملائما عموما، كما أن الضمانات التي تحويها هذه الإتفاقيات متشابهة في كل الدول وهي بهذه الصورة في نظرنا لا تشكل شيئا متميزا يمكنها إغراء المستثمرين، ولكن لا يعني هذا عدم الإهتمام بتوقيع مثل هذه الإتفاقيات لكن يجب الإعطاء الأولوية إلى إصلاح العوامل الأساسية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر كتوفير بيئة إقتصادية مستقرة والحد من ظاهرة الفساد.

ثانيا: إتفاقيات الإستثمار الثنائية والإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالإضافة إلى الحوافز والضمانات التي وفرتها الجزائر من خلال قانونها للإستثمار بهدف جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، إنطلقت الجزائر في إبرام العديد من الإتفاقيات الثنائية مع العديد من الدول من أجل توفير الضمانات للمستثمرين الأجانب من المخاطر المتوقعة والتي قد تعترض طريقهم للقيام بالإستثمار.

1. إتفاقيات الإستثمار الثنائية المبرمة من طرف الجزائر:

أبرمت الجزائر العديد من الإتفاقيات الثنائية للتشجيع والحماية المتبادلة للإستثمار، بعدما كانت ترفض ذلك لمدة طويلة خوفا من تقييد سيادتها والمساس بمصالحها، كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم(02): إتفاقيات الإستثمار الثنائية المبرمة من طرف الجزائر خلال الفترة (1990-2005)

البلدان	تاريخ التوقيع و تاريخ التصديق	مدة الصلاحية	رقم البريدة الرجعية
الإتحاد الإقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي	1991-04-24 1991-10-05	سارية المفعول	1991-46
إثيوبيا	2002-05-27 2003-03-17	10 سنوات	2003-19
إفريقيا الجنوبية	2000-09-24 2001-07-23	10 سنوات	2001-41
الأرجنتين	2000-10-04 2001-11-13	10 سنوات	2001-69
إسبانيا	1994-12-23 1995-03-25	سارية المفعول	1995-23
الأردن	1996-08-01 1997-04-05	10 سنوات	2000-79
ألمانيا	1996-03-11 1997-10-07	10 سنوات	2000-58
الإمارات	2001-04-24	20 سنة	2002-45

أهمية إتفاقيات الإستثمار الثنائية الدولية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة محاولة تحليل لحالة
الجزائر

		2002-06-22	العربية المتحدة
2002-45	10 سنوات	2000-03-21 2002-06-22	أندونيسيا
2005-15	10 سنوات	2003-10-19 2005-02-26	إيران
2005-37	10 سنوات	2004-09-15 2005-05-28	البرتغال
1991-46	سارية المفعول	2005-05-18 1991-10-05	إيطاليا
2003-10	10 سنوات	2000-06-11 2003-02-08	البحرين
2002-25	15 سنة	1998-10-25 2002-04-07	بلغاريا
2002-25	10 سنوات	2002-09-22 2002-04-07	التشيك
2004-02	10 سنوات	1999-01-25 2003-12-30	الدانمارك
1994-69	سارية المفعول	1994-06-28 1994-10-22	رومانيا
2003-20	10 سنوات	2001-10-24 2003-03-17	السودان
2005-45	15 سنة	2004-11-30 2005-06-23	سويسرا
1998-97	10 سنوات	1997-09-14 1998-12-27	سوريا
2002-44	10 سنوات	2000-04-09 2002-06-22	عمان
2002-77	10 سنوات	1996-10-20 2002-11-25	الصين
1994-01	سارية المفعول	1993-02-13 1994-01-02	فرنسا
1997-43	10 سنوات	1996-10-24 1997-06-23	قطر
2001-40	20 سنة	1999-10-12 2001-07-23	كوريا
2003-66	20 سنة	2001-09-30 2003-10-23	الكويت
2003-33	10 سنوات	2001-08-06 2003-05-05	ليبيا
1998-97	10 سنوات	1996-07-11 1998-12-27	مالي
2001-42	10 سنوات	2000-01-27	ماليزيا

		2001-07-23	
1998-76	10 سنوات	1997-03-29 1998-10-11	مصر
2001-40	10 سنوات	1998-12-12 2001-07-23	الموزمبيق
2003-16	10 سنوات	2002-01-14 2003-03-03	نيجيريا
2004-65	10 سنوات	2003-06-17 2004-10-10	النمسا
2000-52	10 سنوات	1998-03-16 2000-08-22	البحر
1990-45	20 سنة	1990-06-22 1990-10-17	الولايات المتحدة الأمريكية
2001-42	10 سنوات	1999-11-25 2001-07-23	اليمن
2001-41	10 سنوات	2000-02-20 2001-07-23	اليونان

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار 2006.

نستشف من خلال الجدول رقم (01)، أن الجزائر قامت بالتوقيع على 38 إتفاقية ثنائية لحماية وترقية الإستثمار منها 10 إتفاقيات مع دول عربية، كان أول هذه الإتفاقيات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا الإتحاد الإقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي، وتتفق كلها على التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات الأجنبية، ومدة صلاحية هذه الإتفاقيات تتراوح بين 10 إلى 20 سنة، ويظهر جليا أن معظم الإتفاقيات الثنائية وقعت بعد 1995، وهذا ما يؤكد الإنطلاقة الفعلية لتحفيز وتشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

والسؤال الذي يثار هنا: ماهي أهمية الإتفاقيات الثنائية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟.

2. بعض الجوانب السلبية لإتفاقيات الإستثمار الثنائية المبرمة من طرف الجزائر:

ذكرنا سابقا، أن إتفاقيات الإستثمار الثنائية تنص على توفير الحماية والضمانات من المخاطر غير التجارية كالتأمين والمصادرة التي من الممكن أن يتعرض لها المستثمر الأجنبي، وبالتالي هذه الإتفاقيات

الثنائية تعمل على بعث الإطمئنان في نفس المستثمر الأجنبي وجعل يقبل على توجيه إستثماره إلى البلد المعني بكل ثبات نتيجة ارتياحه على مصير إستثماره.

غير أننا لن نركز على الضمانات المستخرجة من إتفاقيات الإستثمار الثنائية المبرمة من طرف الجزائر، فهذه الضمانات عموماً هي نفسها المشار إليها في الأعلى، ولكننا سوف نسلط الضوء على بعض الجوانب السلبية لإتفاقيات الإستثمار الثنائية والتي تؤدي إلى التأثير العكسي على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.²⁶

فمبدأ حرية الإستثمار المقنن في الإتفاقيات الثنائية يمنح معاملة تفضيلية لرعايا الدولة المتعاقدة ومعنى ذلك أنه يحس بشكل ضمني بمبدأ عدم التمييز، كما ورد ذلك في الفقرة الثانية من نص المادة الأولى من الإتفاقية الجزائرية الإسبانية.²⁷

إن الإستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يكون بديلاً للإستثمار المحلي بل مكمل له، فجذب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال منحه ضمانات تقوم على إعطاء أفضلية للمستثمرين الأجانب على حساب المستثمرين المحليين (كما ورد ذلك في نص الإتفاقية الجزائرية الإسبانية)، من شأن هذا التأثير السلبي على حجم الإستثمار المحلي الذي يعد حجر الزاوية للتنمية الإقتصادية في الجزائر التي تقوم إلا على أيدي وطنية ولا يمكن أن تستورد. لهذا يجب العمل على الأخذ بضمانات تكفل عدم تضرر المشاريع المحلية.

كما أن هناك خلط في المعايير بين القانون الإتفاقي والقانون الداخلي المتعلق بالإستثمار وفي هذا الصدد تبنت الإتفاقية الجزائرية الرومانية معيار متناقض، حيث ميزت بين المستثمر بالمفهوم الجزائري والذي هو شخص طبيعي أو معنوي حامل للجنسية الجزائرية والمستثمر بالمفهوم الروماني والذي يعني كل شخص يتمتع بالمواطنة الرومانية.²⁸

²⁶ - نعمان الزياتي، الإستثمار الأجنبي المباشر لمصلحة من ؟، الأهرام الإقتصادي، السنة 126 ، العدد 1983، 27 فبراير 2006، على موقع:

www.Iktesadi.com، تاريخ الإطلاع: 2008/1/1.

²⁷ - الجيلالي عجة، الكامل في القانون الجزائري للإستثمار، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 596.

²⁸ - الجيلالي عجة، مرجع سبق ذكره، ص 597.

ومثل هذا الخلط قد يؤدي إلى إحداث بعض المنازعات بشأن حجم الحرية التي يتمتع بها كل طرف، كما قد يعتبر عبء إضافي على التشريع الداخلي الذي يكرس مبدأ عدم التمييز ويمكن أن يساهم هذا التناقض في الحد من تدفق الرساميل الضرورية لإصلاح الإقتصاد.

وقد أثار هذا السبيل من الإتفاقيات الثنائية تحفظ بعض الكتاب ومن بينهم (الأستاذ أسعد) الذي يرى أن الحل الأمثل على المستوى الدولي يتمثل في الإنضمام إلى الإتفاقيات المتعددة الأطراف²⁹ بدل الإكتثار من إبرام الإتفاقيات الثنائية والتي كثيرا ما تكون مصدر نزاع ويؤدي إلى معالجة متباينة للإستثمارات الأجنبية³⁰.

3. إتفاقيات الإستثمار الثنائية وعلاقتها بتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى إبراز أثر إتفاقيات الإستثمار الثنائية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهذا خلال الفترة (2000-2005) وهي الفترة التي شهدت أعلى تدفقات للإستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (03): أثر إتفاقيات الإستثمار الثنائية في قرار الإستثمار في الجزائر من طرف بعض الدول المختارة

الدولة	تاريخ التوقيع وتاريخ التصديق	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر قبل الإتفاق	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في سنة الإتفاق	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بعد سنة الإتفاق
إفريقيا الجنوبية	2000-09-24 2001-07-23	0	0	32800 م.د.ج* في سنة 2003.
الإمارات	2001-04-24	0	0	2057 م.د.ج في سنة. 2002

²⁹ - من بين الإتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف التي وقعت عليها الجزائر أو انضمت إليها نذكر: إتفاقية نيويورك لعام 1958 الخاصة بالإعتراف وتنفيذ الأحكام التحكيمية والإتفاقية المتضمنة إنشاء المركز الدولي لتسوية المنازعات الخاصة بالإستثمارات وإتفاقية عمان لعام 1987 الخاصة بالتحكيم التجاري العربي والإتفاقية المتضمنة إنشاء الشركة العربية لضمان الإستثمار لعام 1971 والإتفاقية الخاصة باستثمار رؤوس الأموال العربية في البلدان العربية لعام 1980 والإتفاقية الخاصة بترقية وضمان الإستثمارات بين بلدان اتحاد المغرب العربي لعام 1990.

³⁰ - الحيلالي عجة، مرجع سبق ذكره، ص 596.

العربية المتحدة	2002-06-22			210 م.د. ج في سنة 2003.
البحرين	2000-06-11 2003-02-08	-	750 م.د. ج في سنة 2000.	1700 م.د. ج في سنة 2003.
كوريا	1999-10-12 2001-07-23	0	0	18 م.د. ج في سنة 2002. 571 م.د. ج في سنة 2004.
الكويت	2001-09-30 2003-10-23	0	0	88525 م.د. ج في سنة 2004.
ليبيا	2001-08-06 2003-05-05	0	0	4293 م.د. ج في سنة 2002. 191 م.د. ج في سنة 2003. 1142 م.د. ج في سنة 2004.

*: مليون دينار جزائري

-: غير متوفر

المصدر: من إعداد الباحث إنطلاقاً من:-

- منشورات الوكالة لتطوير الإستثمار سنة 2005.

- منشورات الوكالة لتطوير الإستثمار سنة 2006.

يعرض الجدول رقم (03)، الأثر الإيجابي النسبي لإتفاقيات الإستثمار الثنائية، حيث من خلال الربط بين تاريخ توقيع الإتفاقيات وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك قبل توقيع الإتفاقية وفي سنة الإتفاقية وبعد توقيع الإتفاقية لبعض الدول المختارة، فعلى سبيل المثال إفريقيا الجنوبية كانت تدفقاتها من الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر معدومة قبل وفي سنة الإتفاق أما بعد الإتفاق فبلغ تدفق جنوب إفريقيا الجنوبية من الإستثمار الأجنبي المباشر 32800 مليون دينار جزائري في سنة 2003، وكذلك الإمارات العربية المتحدة التي كانت تدفقاتها من الإستثمار الأجنبي في الجزائر معدومة قبل وفي سنة الإتفاق، أما بعد الإتفاق فبلغ تدفقها 2057 مليون دينار جزائري في سنة 2002 و 210 مليون دينار جزائري في سنة 2003... إلخ.

لكن ليس بالضرورة أن الدول التي تربطها بالجزائر إتفاقيات إستثمار ثنائية هي فحسب المستثمرة في الجزائر، فهناك دول تعتبر كأهم مستثمرين في الجزائر، غير أنها غير مرتبطة بالجزائر بأي إتفاقيات إستثمار ثنائية، وهذا وفق ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (04): أهم الدول المستثمرة في الجزائر غير المرتبطة معها بإتفاقيات إستثمار ثنائية خلال الفترة (2000-2005).

الوحدة: مليون دولار

الترتيب*	البلد	المجموع
7	السعودية	214.903
9	الهند	177.294
10	هولندا	174.054

*المراتب الستة الأولى لأهم الدول المستثمرة هي: مصر، الكويت، جنوب

إفريقيا، فرنسا، ليبيا، الو.م.أ.

المصدر: فؤاد محفوظي، الإستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تحليلية تقييمية، (مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2007، ص54.

من الجدول رقم (03)، يتضح أن الجزائر لم توقع أي إتفاقية إستثمار ثنائية مع كل من السعودية والهند وهولندا، إلا أنهم من أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2005)، مما يدل على أن إتفاقيات الإستثمار الثنائية عامل غير مهم في إتخاذ قرار الإستثمار فهي لا يمكن أن تكون بديلا على الإستقرار السياسي والإقتصادي، وكذلك حجم نمو الأسواق، فتدفق وتوجه الإستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما بما في ذلك الجزائر من عدمه لا يمكن أن يتوقف على هذه الإتفاقيات الثنائية للإستثمار.

الخاتمة: إن إتفاقيات الإستثمار الثنائية لا تعتبر عاملا مهما في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما استقرت عليه الدراسات الحديثة التي تناولت هذا الموضوع، حيث أشارت أن إتفاقيات

الإستثمار الثنائية تعد عاملا مكملا لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر ولا يمكن أن تكون بديلا عن
الإصلاحات الإقتصادية الأساسية لجذبه.

وفي محاولة لمعرفة أهمية إتفاقيات الإستثمار الثنائية بصفة خاصة في الجزائر توصلنا إلى النتائج التالية:

- أثرت إتفاقيات الإستثمار الثنائية نسبيا في قرار الإستثمار الخاص ببعض الدول، حيث لاحظنا إستثمارها في الجزائر بمجرد توقيع الإتفاقية معها.
- دول أخرى لا ترتبط مع الجزائر بأي إتفاقية إستثمار ثنائية و رغم ذلك تعد من أهم الدول المستثمرة في الجزائر.
- تؤدي إتفاقيات الإستثمار الثنائية المبرمة من طرف الجزائر إلى معاملة تفضيلية للمستثمرين الأجانب على حساب المستثمرين الوطنيين كما ظهر ذلك جليا في الإتفاقية الجزائرية الإسبانية.

ومن خلال ماسبق، نستشف أن إتفاقيات الإستثمار الثنائية لا تلعب دورا مهما في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، كما لا يمكن من وجهة نظرنا الحديث عن أثر إتفاقيات الإستثمار الثنائية في الجزائر في ظل تفشي ظاهرة الفساد، فطبقا لتقرير صادر عن البنك الدولي³¹ تحت عنوان **قضايا نظام الإدارة العامة 2006**، كشف هذا التقرير أن الجزائر سجلت نقاطا ضعيفة جدا في مجال مكافحة الفساد لم تتعد نسبة 25 % و 18 % في مجال إبداء الرأي والمساءلة، و 43 % في مجال الفعالية الحكومية، و 26 % في مجال جودة الأطر التنظيمية، و 32 % في مجال سيادة القانون، و 42 % في مجال ملائمة أنظمة السوق، في مقابل نسب أعلى من 70 % في كل هذه المجالات بالنسبة للدول المتطورة وفي مقدمتها بلدان الشمال الأوربي الغنية.

المراجع:

³¹ - جريدة أخبار الأسبوع، الجزائر، العدد 20-240-26 سبتمبر 2006، ص 09.

- 1- الجيلالي عجة، الكامل في القانون الجزائري للإستثمار، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- 2- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 3- عبد العزيز قادري، الإستثمارات الدولية، دار هومة، الجزائر، ط. 2006، 2.
- 4- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط. 2005، 2.
- 5- مورييس شيف ول. ألن ونترز، التكامل الإقليمي والتنمية، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، 2003.
- 6- محمد قويدري، تحليل واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2005.
- 7- فؤاد محفوظي، الإستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تحليلية تقييمية، (مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2007.
- 8- حاتم عبد الجليل القرنشاوي، الإستثمار في ظل العولمة التوجهات... والمتطلبات، مؤتمر التمويل والإستثمار: تطوير الإدارة العربية لجذب الإستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.
- 9- فاروق تشام، الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الإقتصادية، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 22/21 ماي 2002 .
- 10- بادما مالا مبالى وكارل ب. سوفانت، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 36، العدد 1، مارس 1999.
- 11- براكاش لونجاني، وعساف رزين، مامدى فائدة الإستثمار؟، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 38، العدد 02، يونيو 2001.

- 12- عيوط محند وعلي، الإستثمارات الأجنبية في ضوء سياسة الإنفتاح الإقتصادي في الجزائر، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، العدد 01، جانفي 2006.
- 13- فضيل فارس، هل يشكل الإستثمار المباشر الأجنبي مظهرا للعلومة الإقتصادية؟، وإلى أي مدى تبرز أهميته للإقتصاديات النامية؟، مجلة الإقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 10، 2004.
- 14- مجلة ضمان الإستثمار، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، الكويت، السنة الخامسة والعشرون، العدد الفصلي الثاني، أبريل-يونيو 2007.
- 15- جريدة أخبار الأسبوع، الجزائر، العدد 240، 20-26 سبتمبر 2006.
- 16- الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2006، الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الإقتصاديات النامية و الانتقالية و أثره على التنمية.
- 17- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار 2005.
- 18- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار 2006.
- 19- نعمان الزياتي، الإستثمار الأجنبي المباشر لمصلحة من؟، الأهرام الإقتصادي، السنة 126 ، العدد 1983، 27 فبراير 2006، على موقع: www.Iktesadi.com، تاريخ الإطلاع: 2008./1/1
- 20- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، إتفاقيات الإستثمار الدولية: التعريف والمدى، على موقع: www.iaigc.org.
- 21- جريدة القبس، إتحاد المستثمرين العرب يشير قصور الإتفاقات الثنائية، العدد 12391، 29 نوفمبر 2007، على موقع: www.alqabs.com.kw، تاريخ الإطلاع: 2007./11/03
- 22- خبير دولي: خارطة الإستثمارات العالمية تغيرت و مطلوب إتفاقية دولية لتنظيم الإستثمار الأجنبي على موقع:

www.arabic.peopledaily.com.cn، تاريخ الإطلاع: 2008/1/1.